تم تحميل هذا الملف من موقع ملفات الكويت التعليمية

*للحصول على أوراق عمل لجميع الصفوف وجميع المواد اضغط هنا com.kwedufiles.www//:https

* للحصول على أوراق عمل لجميع مواد الصف الثاني عشر اضغط هنا

https://kwedufiles.com/16

* للحصول على جميع أوراق الصف الثاني عشر في مادة دستور ولجميع الفصول, اضغط هنا

https://kwedufiles.com/16rule

* للحصول على أوراق عمل لجميع مواد الصف الثاني عشر في مادة دستور الخاصة بـ الفصل الثاني اضغط هنا

https://www.kwedufiles.com/16rule2

* لتحميل كتب جميع المواد في جميع الفصول للـ الصف الثاني عشر اضغط هنا

https://www.kwedufiles.com/grade16

* لتحميل جميع ملفات المدرس تقارير للطلبة اضغط هنا

للحصول على جميع روابط الصفوف على تلغرام وفيسبوك من قنوات وصفحات: اضغط هنا bot_kwlinks/me.t//:https

الروابط التالية هي روابط الصف الثاني عشر على مواقع التواصل الاجتماعي

مجموعة الفيسبوك

صفحة الفيسبوك

مجموعة التلغرام

بوت التلغرام

قناة التلغرام

رياضيات على التلغرام

الدستور الكويتي.

تعتبر الدساتير عصب الحياة القانونية للدول ، فلا يتخيل وجود دولة حديثة بدون دستور ينظم شئون الحكم وقواعده وأعمالها وأنشطتها المختلفة ، فإن خلت دولة من الدول من الدستور عمت الفوضى والفساد وأصبحت مهددة بالضياع والفناء .

فيأتي هنا دور الدستور الذي هو بمثابة قانون القوانين ، أو القانون الأساسي الذي يرتكز عليه نظام الحكم ، فيقوم بوضع القواعد ويرسم الحدود فيما بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقاً لمبدأ المشروعية . بحيث إن تجاوزت أي سلطة من السلطات حدودها أو تنازلت عنها بدون سند قانوني كانت أعمالها باطلة ومهدرة لا يعتد بها . وكيفية ممارسة الحقوق والحريات وفق نصوص الدستور بلا إفراط ولا تفريط .

ومن هنا تتجلى أهمية الدستور باعتباره قواعده المنظمة للحكم في قمة الهرم القانوني للدولة وأن القوانين الأخرى تستمد وجودها وكيانها منه وإن خالفته أصبحت باطلة لا جود لها ، وإن لم توجد رقابة فعالة لمراقبتها لكان مهدداً بانهيار الدولة .

ولا يخلو دستور من الدساتير من سمات وميزات شكلية وموضوعية تميزه عن غيره من الدساتير وإن بعض هذه السمات موجودة في أغلب الدساتير كنظرية عامة ، وتختص به دستور دولة عن دولة كتطبيق لهذه السمات الخاصة أو تعديلها أو تغيرها وفق ما يقتضي مع طبيعة وعادات وتاريخ شعب الدولة التي تريد تطبيق الأصلح والأنسب لها ولمجتمعها فلكل مجتمع أعرافه وتقاليده يجب احترامها والتقيد بها ولكن وفق صالح المجموع .

ومن هذه الدساتير دستور دولة الكويت الصادر في 11 نوفمبر 1962م والمعمول به اعتباراً من 29 يناير 1963م ، الذي أتسم بخصائص شكلية وموضوعية ومن الخصائص الشكلية أنه دستور مدون في وثيقة مكتوبة وهو الدستور الكويتي الصادر سنة 1962م ، وضع بطريقة التعاقد فيما بين الحاكم (الأمير) والمحكوم (الشعب) يرضي الطرفين ، يتسم بالجمود بحيث لا يعدل بنفس إجراءات تعديل القانون العادي بل وفق إجراءات أشد وأقسى مما يجهل حتى للدستور سمواً ، وأنه يتصف بالديمومة بمعنى عدم تأقيت فترة زمنية لانتهاء العمل به ولا يمنع ذلك من تعديل إلغائه ، ويتسم أخيراً بأنه مختصر يجعل المبادئ الأساسية فيه وترك التفاصيل للمشرع العادي . ومن الخصائص الموضوعية للدستور الكويتي : بإن شكل الدولة فيه يتخذ شكل الدولة البسيطة الموحدة لا المركبة فالسلطات العامة واحدة والدستور واحد

ويتميز نوع الحكم في الكويت في أن الحكم وراثي محصور في ذرية الشيخ المغفور له مبارك الصباح ، وأنها تأخذ بالنظام الديمقراطي النيابي حيث أن الشعب مصدر السلطة والشعب يمارس سلطاته عن طريق نوابه ، مع تطبيقه وأخذ بالنظام البرلماني القائم على الفصل المرن بين السلطات والتعاون فيما بينها وأخيراً حكومة مختلطة تأخذ بالطرق الديمقراطية والأوتوقراطية (تميز الديمقراطية عن طريق الوراثة والتعين) في اختيار عناصر الحكومة .

وإن الدستور الكويتي ذو نزعة إسلامية وعربية وذلك طبيعياً لأنه يعيش ضمن الوطن الإسلامي العربي فيتأثر فيه بالنفحة الإسلامية والروح العربية .

وتأثر النظام الاجتماعي بالدستور الكويتي بالديمقراطيات الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل في حماية المواطنين من الأخطار الاجتماعية والتسلط الاقتصادي وتقرير المنظمات الاجتماعية .

وأخيراً اعتنق الدستور الكويتي المذهب الرأسمالي المعتدل الذي هو وسطية بين النظام الرأسمالي الحر والاشتراكي .